الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr :.General
22 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البياتي . . . . . (العراق)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-59595 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/61/36، 97، 220 و 280)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/61/211، 267، 281، 287، 289، 306، 311، 312، 324، 325، 338، 340، 348، 352، 353، 384، 464، 465، 476، 506 و 513)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع) (A/61/276، 349، 360، 369 وCorr.1، 374، 469، 470، 475، 489، 504 و 526؛ A/C.3/61/6 و 7)

١- **السيد أُوكولا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي) قدم تقريره المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/61/360)، وأعرب عن امتنانه لحكومة بوروندي على ما قدمته من دعم وتعاون كاملين أثناء المهام التي قام بها. وأردف قائلاً أنه تمكن من الالتقاء بكل شخص رأى أن من الضروري الالتقاء به — من وزراء الحكومة إلى السكان العاديين — من أجل الاضطلاع بولايته بشكل سليم. وأعرب عن امتنانه للمساهمة المهمة من جانب القادة الدينيين والمجتمع المدني فيما قام به من عمل ونوه على وجه الخصوص بمشاركة اليابان في عملية توطيد السلام.

٢- ومضى قائلاً أن الحكومة قامت بخطوات تستحق الإشادة في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك وضع برنامج للتعليم الابتدائي المجاني. ويعمل البرنامج بصورة جيدة معقولة بالرغم وجود مشاكل من قبيل نقص المدرسين والمواد التعليمية. وقد استهلت الحكومة برنامجاً لتوفير الرعاية الصحية المجانية للأمهات الحوامل، وللأطفال دون الخامسة من العمر. غير أنه مما يؤسف له أنه يُمول بأقل من اللازم بدرجة كبيرة. ومن ثم، فهو يناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم لذلك البرنامج.

٣- واستطرد قائلاً أن حالة حقوق الإنسان في بوروندي لا تزال موضع قلق شديد. وقد أُبلغ عن انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان تحدث يوميا، وذيوع ثقافة الإفلات من العقاب. ويزيد من تفاقم الحالة وجود أسلحة خفيفة لدى المدنيين، وتفشي الفقر، وعدم مراعاة الإجراءات القانونية الوطنية، وعدم التسامح مع من يوجه النقد إلى الحكومة.

٤- واسترسل قائلاً أن هناك جواً من القلق في بوروندي، يتناقض مع روح الفرح والتفاؤل التي أعقبت الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام ٢٠٠٠. وقد تصاعد التوتر بين الحكومة والحزب الحاكم، من جهة، وبين أحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام من جهة أخرى، لتبلغ مرحلة الأزمة في أعقاب إلقاء القبض على الرئيس السابق ونائبه واحتجازهما في تموز/يوليه عام ٢٠٠٦، بتهمة التخطيط للإطاحة بالحكومة. واستطرد قائلاً أن الأشخاص الذين تكلم معهم رأوا إلى حد كبير أن تلك التهم محاولة من الحكومة لقمع المعارضة وتسوية حسابات سياسية قديمة. ولم تتمكن الحكومة حتى الآن من تقديم أية أدلة موثوق بها لتجريم المحتجزين، واستخدمت إجراءات قانونية للإبقاء على المشتبه فيهم قيد الاحتجاز حتى بعد أن حكمت المحكمة العليا بضرورة إطلاق سراحهم.

٥- ومضى قائلاً أنه قام بمقابلة بعض المحتجزين وقد أعلن كل منهم أنه بريء من التهم الموجهة إليه. وادعى ثلاثة منهم بمن فيهم نائب رئيس الجمهورية الانتقالي السابق، بأنه تعرض للتعذيب، وكشفوا عن وجود ندوب في أجزاء مختلفة من أجسامهم، إلى جانب التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية التي أُخذت بعد إلقاء القبض عليهم واحتجازهم، لتدعم

إدعاءاتهم. وعلاوة على ذلك، ذكر الوزير المسؤول عن حقوق الإنسان وقضايا الجنسين، أنهم تعرضوا للتعذيب بالفعل. والذين ارتكبوا تلك الاعتداءات هم وكلاء فرع الاستخبارات في الحكومة "دائرة الاستخبارات الوطنية"، وبالرغم من كشف هويتهم للحكومة، لم يُتخذ ضدهم أي إجراء. وقد ألقي القبض علي أحد المحتجزين، وهو محام عن اثنين من المتهمين، لما يبدو كمحاولة لإسكات المحامين المحليين، بعد أن كتب إلى السلطات احتجاجا على تعذيب عملائه بصورة غير قانونية.

٦- ومضى قائلاً أن عدم التسامح المتزايد من جانب الحكومة تجاه أعضاء أحزاب المعارضة يهدد حرية التعبير. وقد زاد تخويف ومضايقة وسائط الإعلام المستقلة، في أعقاب التقارير التي تضمنت نقدا للادعاءات بوجود محاولات للانقلاب. وتفيد التقارير بأن العديد من الصحفيين تلقوا تهديدات بالقتل، وقد شعر أحدهم بأنه مضطر إلى الفرار من البلد، ويبدو أن تحركاتهم كانت موضع مراقبة من وكلاء الاستخبارات.

٧- واستطرد قائلاً أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، أفاد مراقبو حقوق الإنسان بأن ٥٣ شخصاً قد قُتلوا في شتى أنحاء البلد ومعظمهم على يد أعوان الحكومة. وأضاف أنه زار مقاطعة موينغا، أثناء زيارته، حيث كانت هناك تقارير عن حالات إعدام بصورة موجزة، لما لا يقل عن ٢٦ شخصاً على يد موظفي الاستخبارات والجيش في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد أُلقي القبض على الضحايا واحتجزوا في أماكن اعتقال غير قانونية، وأعدموا بعد ذلك. وقدر رُبط أربعة منهم معاً وأصيبوا بجروح في شتى أنحاء أجسامهم مما يشير إلى حدوث تعذيب. وقد انكشفت المسألة عندما أبلغ سكان محليون، اكتشفوا الجثث طافية في النهر، منظمة حكومية محلية، بما حدث من عمليات قتل. وقد أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص، بمن فيهم مدير دائرة الاستخبارات المحلية. وقد عيّنت الحكومة لجنة تحقيق للنظر في القضية و لم يصدر تقريرها بعد.

٨- وأردف قائلاً أنه لا يمكن تحقيق السلام الكامل في بوروندي دون البحث في أسباب الصراعات التي تميز بها تاريخ البلد منذ استقلاله بحثاً كاملاً وصريحاً. وأضاف، أنه وإن بدا أن الحكومة تؤيد إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فلا يبدو أنها مستعدة لبحث مسألة إخضاع المتهمين بجرائم خطيرة للعدالة. ورغم حدوث بعض التحسن في العملية السياسية عقب انتخابات عام ٢٠٠٥ لا يوجد حوار بين الحكومة والحزب الحاكم من جهة وبين المجتمع المدني والمعارضة من جهة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الاستقطاب في البلد وزيادة فرص تجدد الصراع. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته في تعزيز السلم والاستقرار في بوروندي.

٩- وحث الحكومة على الإسراع بمحاكمة المتهمين بالتآمر للقيام بانقلاب والتعجيل بعملية إنشاء آليات العدالة الانتقالية المناسبة. ودعا الحكومة أيضاً إلى إبداء التسامح تجاه منتقديها. وشجعها على توسيع نطاق برامجها التعليمية والصحية الجديرة بالإشادة، لتغطية كل شخص فقير. وأخيراً، ناشد المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من دعم لنظام العدالة في بوروندي، ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء آليات العدالة الانتقالية. وقال أن هناك حاجة إلى أن يزيد المانحون الدوليون من المساعدة الإنسانية والإنمائية التي يقدمونها ولبدء عملية صرف الأموال المتعهد بها لتعمير بوروندي.

١٠- **السيد نيكينغي** (بوروندي): قال أن التقرير يعبّر عن بعض الآراء التي يشارك فيها وفد بلده وعن آراء أخرى لا يشارك فيها ذلك الوفد. وأضاف قائلاً أن حكومة بلده قد قطعت شوطاً طويلاً في مجال حقوق الإنسان. وقد عانت بوروندي من انتهاكات حقوق الإنسان أكثر من ٤٠ عاماً، بما في ذلك اغتيال الرئيس وقتل النواب، وأعضاء مجلس الشيوخ وسكان عن بكرة أبيهم. وقد حدث عدد من ردود

الفعل من جانب السكان الذين حاولوا مكافحة تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون في بوروندي.

١١- ومضى قائلاً أنه قد حدث تحسن كبير في مجال حقوق الإنسان بعد ذلك التقرير. وأردف أن حكومة بلده تقف مستعدة للعمل بصورة وثيقة مع الخبير المستقل لفرض احترام حقوق الإنسان كحقيقة دائمة في بوروندي. واستطرد قائلاً أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأن حكومة بلده ملتزمة بكفالة معالجة المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية ونزع الملكية ومشكلة الإفلات من العقاب التي أشار إليها الخبير المستقل، وحلها من أجل تمكين نظام العدالة من أداء مهمته، فيما يتعلق بجميع المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان.

١٢- ودعا إلى التحلي بالفهم وإلى دعم المجتمع الدولي للجهود الذي تبذلها الحكومة الحالية من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وتحسين حالة حقوق الإنسان.

١٣- **السيد يوكينين** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فأعرب عن ترحيبه بتقرير الخبير المستقل وبعلاقات التعاون التي أقيمت مع سلطات بوروندي. وقال أن التقرير أشار إلى عقد الانتخابات بصورة ناجحة وإلى المناخ السياسي المفعم بالأمل. وأضاف قائلاً أنه فيما يتعلق بحكومة بوروندي تُرجمت تلك الآمال إلى توقعات كبيرة. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يحيط علماً مع القلق بالمعلومات الواردة من الحكومة والمتعلقة بالتحضير لانقلاب في تموز/ يوليه ٢٠٠٦.

١٤- وأردف قائلاً أن تأكيدات الحكومة بأن التحقيقات القضائية الجارية حالياً، بشأن المسألة ستجري مع الامتثال الدقيق للإجراءات القانونية ولحقوق الإنسان تُعد مشجعة. وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الشواغل فيما يتعلق بالضمانات الإجرائية، والتعذيب الذي يُدعّى حدوثه، وحرية الصحافة، والتي لا تزال تؤكدها الأحداث؛ وأعرب عن ثقته بأن يواصل الخبير المستقل متابعة التطورات في تلك المجالات. ومضى قائلاً أن الاتحاد الأوروبي يود أن يسمع آراء الخبير المستقل بشأن دور آليات العدالة الانتقالية المشار إليها في التقرير (A/61/360)، ولاسيما فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة، لتعزيز النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب.

١٥- **السيد يولي** (النرويج): أشاد بتقرير الخبير المستقل الزاخر جدا بالمعلومات، وأشار إلى أنه يغطي الفترة التي بدأت فيها بوروندي في بذل الجهود لإعادة إرساء الديمقراطية. وأضاف قائلاً أنه حتى في تلك الفترة القصيرة التي مرّت منذ وضع التقرير في صورته النهائية، كانت هناك تطورات إيجابية جداً في بوروندي، بما في ذلك توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وبين قوات التحرير الوطنية. ومضى قائلاً أنه يود أن يسمع آراء الخبير المستقل بشأن أثر تلك التطورات الأخيرة على حالة حقوق الإنسان في بوروندي. كما يود أن يعرف أيضاً إن كان الخبير المستقل يعتبر أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عام ٢٠٠٧ سيكون له أثر إيجابي على عمله، بما في ذلك ما يتعلق بتنسيق الجهود مع الحكومة وفيما بين الشركاء ذوي الصلة في مجال حقوق الإنسان.

١٦- **السيد أوكولا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي): قال في معرض الرد على بعض ما طرح مما يشغل الأذهان ، أنه وإن كان حقاً أن بوروندي قد أحرزت تقدماً كبيراً في فترة وجيزة منذ إقامة الحكومة الجديدة، إلا أنه يبدو أن الحكومة لا تتخذ إجراءات إلا تحت الضغط الخارجي للقيام بذلك، ويلزم تذكيرها باستمرار في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال استلزم الأمر ضغطاً كبيراً من جانب الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان خاصة من أجل حث الحكومة على التصرف إزاء الأحداث التي وقعت في موينغا. ويجب أن يطلب من الحكومة تبرير ادعائها بأنها تصلح الوسائل التي تتبعها. وأضاف قائلاً إن المحكمة الخاصة التي كان يجب تشكيلها على الفور لم تظهر إلى الوجود أبداً.

وقد بدا له من خلال مشاوراته الواسعة بشأن مسألة المصالحة، أن الحكومة لم تظهر إلا القليل من الدعم لإنشاء تلك المحكمة، ولم تقترح بعد إطاراً زمنياً لإنشاء لجنة، وهكذا سمحت لثقافة الإفلات من العقاب بأن تستمر وأن تحد من التمتع بحقوق الإنسان في بوروندي.

١٧- وأضاف قائلاً أن روح الحوار البنّاء والمشاركة بين بوروندي والمجتمع الدولي ضرورية من أجل مساعدة بوروندي في جهودها التعميرية، وبما يكفل أن يميز شعب بوروندي الآثار النافعة لحياته بعد أن اختار السلم على أعمال القتال، ولإعطائه مبرراً لعدم العودة إلى السبُل القديمة.

١٨- ومضى قائلاً أنه مما يبعث على التشجيع أن ممثل بوروندي أعرب عن استعداد حكومته لمواصلة التعاون مع الخبير المستقل. ومن ناحية أخرى فإنه رداً على أسئلة فنلندا والنرويج، أعرب عن عدم الارتياح بشأن الميل الملموس من جانب الحكومة الحالية إلى اعتبار كل واحد عدواً، واستخدامها لطرق الأسئلة غير القانونية عند اعتقال أو احتجاز المجرمين المزعومين. ويتمثل شاهد آخر في أنه بالرغم من الفرص التي أعطيت للحكومة للامتثال للقرار الذي أصدرته المحكمة العليا بإطلاق سراح بعض الأفراد، فإنها لجأت إلى استخدام بعض الحيل القانونية للإبقاء عليهم قيد الاحتجاز. وأضاف قائلاً أن الضمانات الإجرائية التي تزعُم الحكومة توفيرها لأولئك الأفراد يبدو أنها غير مُطبقّة. ولا يكفي فقط مجرد تحديد السبب الأصلي للمشاكل التي تواجهها بوروندي؛ بل من الضروري أن تسير العدالة بصورة سليمة وأن يتم إنشاء دوائر خاصة كآليات مستقلة. ومن شأن تلك التدابير أن تؤدي إلى تعزيز النظام القضائي بإظهار الكيفية التي يتم بها إقامة العدل.

١٩- واستطرد قائلاً أن الاتفاق بشأن مبادئ إقرار السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة بين قوات التحرير الوطنية والحكومة يُعد تطوراً إيجابياً، حيث أن ذلك يُعد إيذاناً بعودة السلام إلى بوروندي. بيد أن ذلك السلام سيظل هشاً حيث يرتهن بتنفيذ الحكومة لا لهذا الاتفاق فقط وإنما أيضاً لاتفاق أروشا للسلام. ويتساءل كثير من البوروندين عن السبب الذي يدعو إلى إطلاق سراح الأشخاص المنتمين إلى الحكومة الحالية، بصورة مؤقتة بموجب إعلان أروشا.

٢٠- وأعرب عن تقديره لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والذي تجري في ظله كثير من المساعي لمعالجة مسألة حقوق الإنسان على مستوى القاعدة، بما في ذلك من خلال توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الأمن والجنود، ولاستبدال موقف اللامبالاة السائد في بوروندي بشأن الجرائم الجنسية والجرائم المتصلة بنوع الجنس.

٢١- **الرئيس** تكلم في معرض الإشارة إلى البند ٦٨ من جدول الأعمال، فأشار إلى مناقشة اللجنة لمسألة دعوة رئيس مجلس حقوق الإنسان لإلقاء كلمة أمام اللجنة. وأضاف أنه إذا لم يسمع اعتراضاً فسيعتبر أن اللجنة ترغب فعلا في القيام بذلك.

٢٢- **تقرر ذلك.**

٢٣- بعد مناقشة إجرائية شارك فيها **السيد يوكينين** (فنلندا)، **والسيد بيروغا** (المكسيك)، **والسيد مكانغا** (الغابون)، **والسيد كومبرباخ ميغوين** (كوبا)، قال **الرئيس** أن اللجنة وافقت على استئناف مناقشتها للبند ٦٨ من جدول الأعمال في الأسبوع اللاحق. وأضاف قائلاً أنه لم يُتخذ بعد قرار بشأن ما إذا كان رئيس مجلس حقوق الإنسان سيلقي كلمة في الجلسة العامة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة ظهراً.